الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ملـــف وثـائـقـي

قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية
بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا

2018/9/24 – 2011/2/22

القاهرة 2019/1/3

فهرس

الصفحة

1- البيان رقم (136) د.غ.ع بتاريخ 2011/2/22 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا 5

2- القرار رقم 7298 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا 7

3- القرار رقم 7311 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي 9

4- القرار رقم 7360 د.غ.ع بتاريخ 2011/3/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي إزاءها 10

5- القرار رقم 7363 د.غ.ع بتاريخ 2011/5/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن وقف بث قناة الجماهيرية الفضائية على ترددات عربسات 12

6- القرار رقم 7370 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الوضع في ليبيا 13

7- القرار رقم 7385 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة على النزاع حول قضية لوكيربي 15

8- البيان رقم 158 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تشكيل الحكومة الليبية الجديدة 16

9- القرار رقم 7443 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا 17

10- البيان رقم 166 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن ليبيا 18

11- القرار رقم 7525 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 19

12- القرار رقم 7596 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا 21

13- القرار رقم 7668 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 23

14- القرار رقم 7739 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 25

15- البيان الصحفي الصادر عن الأمانة العامة عقب الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2014/5/22 بشأن الوضع في ليبيا 27

16- القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 28

17- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بنيويورك: 2014/9/23 31

18- البيان رقم 191 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/5 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن ليبيا 33

19- القرار رقم 7852 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 35

20- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2015/2/18 بشأن إدانة واستنكار العمل الإرهابي

البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا 37

21- القرار رقم 7873 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 39

22- القرار رقم 624 د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في ليبيا 41

23- القرار رقم 7918 د.غ.ع بتاريخ 2015/8/18 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن التطورات الخطيرة التي يشهدها الوضع في ليبيا 44

24- القرار رقم 7937 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 46

25- البيان رقم 213 د.غ.ع بتاريخ 2015/12/24 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 48

26- البيان رقم 215 د.غ.ع بتاريخ 2016/1/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 49

27- القرار رقم 8008 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 50

28- القرار رقم 8045 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/28 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 52

29- القرار رقم 647 د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 54

30- القرار رقم 8061 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 57

31- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك – 2016/9/21) 60

32- القرار رقم 8104 د.غ.ع بتاريخ 2016/11/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الترحيب باختيار السيد

السفير صلاح الدين الجمالي ممثلاً خاصاً للأمين العام لجامعة الدول العربية إلى ليبيا 62
33- القرار رقم 8121 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 63
34- القرار رقم 682 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 66
35- القرار رقم 8174 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 70
36- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك – 2017/9/18) 73
37- القرار رقم 8239 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 76
38- القرار رقم 715 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 80
39- القرار رقم 8292 د.ع. (150) بتاريخ 2018/9/11 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 84
40- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الدورة (73) للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية (نيويورك – 2018/9/24) 88

بيان صادر عن
اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
بشأن
المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا
-

عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 2011/2/22 اجتماعاً طارئاً لبحث الموقف في ليبيا، وبعد تدارس المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، وبعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء، والاطلاع على مضمون المذكرتين الليبيتين المتناقضتين الصادرتين عن المندوب والمندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الجامعة، قرر المجلس ما يلي:

1- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، والتي تتناقل أخبارها وكالات الأنباء العربية والدولية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2- الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

4- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض الجماهيرية وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك.

5- التأكيد على أن تحقيق تطلعات الشعوب العربية ومطالبها وآمالها في الحرية والإصلاح والتطوير والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية هو أمر مشروع وحق يجب احترامه

وكفالة ممارسته بالأسلوب السلمي وبما يحفظ الحريات الأساسية للمواطنين ووحدة الأوطان وسيادتها والسلم الأهلي والوفاق الوطني في الدول العربية.

6- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه.

7- توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، إضافة إلى ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات الليبية العامة والخاصة.

8- وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

9- رفع توصية إلى الاجتماع القادم يوم 2 مارس 2011 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

(بيان رقم 136 – د.غ.ع - 2011/2/22)

المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- بعد التداول في المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس وما نتج عنها من جرائم وأعمال عنف وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين والتظاهرات الشعبية السلمية،
- وإذ يأخذ علماً بالقرار رقم 1970 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2011/2/26، وبالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بتاريخ 2011/2/25،
- وإذ يؤكد على ما جاء في بيانه رقم (136) الصادر بتاريخ 2011/2/22،

يُقـــرر

1- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس من جانب السلطات الليبية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2- الدعوة مجدداً إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التعبير عن الرأي، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

4- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض الجماهيرية وتسهيل

الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك، وكذلك تحمل مسؤولياتها إزاء سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في ليبيا.

5- الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على الالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وعلى سيادته ووحدة وسلامة أراضيه.

6- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه، وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة.

7- توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، إضافة إلى ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

8- التأكيد على وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

9- قيام جامعة الدول العربية بتنسيق الدعم العاجل المقدم إلى كلٍ من تونس ومصر والسودان والصومال لإيواء وإجلاء رعايا هذه البلدان وغيرها من البلدان العربية، وكذلك رعايا الدول الأخرى.

10- تقديم الدعم العاجل لهذه البلدان على المستوى الثنائي للتخفيف من أعباء هذه المأساة الإنسانية.

11- استمرار التشاور حول أنجع السبل لحماية وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين، وإن الدول العربية لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي في شأن ما يتعرض له الشعب الليبي الشقيق من سفكٍ للدماء، بما في ذلك الالتجاء إلى فرض الحظر الجوى والتنسيق بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

12- رفع توصية إلى الاجتماع القادم لمجلس الجامعة على مستوى القمة المقبلة للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

(ق: رقم 7298– د.ع (135) – ج 3 – 2011/3/2)

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قراراته ذات الصلة، وآخرها قراره رقم 7235 د.ع (134) بتاريخ 2010/9/16، وقرار قمة سرت رقم 511 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يُقـــرر

التأكيد على حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

(ق: رقم 7311– د.ع (135) – ج 3 – 2011/3/2)

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي إزاءها

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخُذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يُؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يُذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

يقرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

وقف بث قناة الجماهيرية الفضائية على ترددات عربسات

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد في تاريخ 2011/5/15 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- في ضوء المداولات التي أجراها السادة الوزراء ورؤساء الوفود بشأن الأوضاع في ليبيا،

يُقـــرر

1- الطلب من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) وقف البث التلفزيوني لقناة الجماهيرية الفضائية ولأي قنوات تلفزيونية تبثها السلطات الليبية على ترددات عربسات تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الخاص بليبيا رقم 1973 (2011).

2- الطلب من الأمانة العامة للجامعة متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

(ق: رقم 7363 - د.غ.ع - 2011/5/15)

الوضـع فـي ليبيـا

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/8/27،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة، وعلى بيانه رقم 136 د.غ.ع بتاريخ 2011/2/22، وقراريه رقم 7298 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2، ورقم 7360 د.غ.ع بتاريخ 2011/3/12، بشأن تداعيات الأحداث في ليبيا،
  - وعلى البيان الصحفي الصادر عن وزراء خارجية الدول العربية أعضاء لجنة مبادرة السلام العربية المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2011/8/23،
- وبعد أن استمع إلى العرض الذي قدّمه رئيس الوفد الليبي عن تطورات الوضع في ليبيا،
- وإذ يأخذ علماً بالاجتماعات والمشاورات والاتصالات الجارية في إطار الأمم المتحدة، ومجموعة الاتصال الدولية وغيرها حول ليبيا،
- وإذ يشير إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة إلى الشعب الليبي،
- وانطلاقاً من التزامه بالحفاظ على استقلال ليبيا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وكذلك الحفاظ على السلم الأهلي، وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين، وعلى الوحدة الوطنية للشعب الليبي،
- وإذ يؤكد على سيادة الشعب الليبي على مقدراته وثرواته أينما وجدت،

يُقـــرر

1- توجيه تحية إكبار لأرواح الشهداء من أبناء الشعب الليبي، الذين سقطوا دفاعاً عن كرامة الوطن وحريته وسلامته.

2- الموافقة على شغل المجلس الوطني الليبي الانتقالي، مقعد ليبيا في جامعة الدول العربية وجميع منظماتها ومجالسها وأجهزتها باعتباره ممثلاً للشعب العربي الليبي.

3- التأكيد على سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

4- الإعراب عن التضامن الكامل مع الشعب الليبي الشقيق، والوقوف إلى جانبه وتقديم كل ما يحتاج إليه من دعم واحتياجات في مختلف المجالات لتجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها.

5- دعوة مجلس الأمن والدول المعنية إلى تحمل مسؤولياتهم نحو الشعب الليبي في هذه الظروف القاسية التي يعيشها، ورفع تجميد الأموال والممتلكات والأصول العائدة للدولة الليبية بصفة فورية، وذلك لتأمين الاحتياجات المطلوبة للشعب الليبي.

6- دعوة الأمانة العامة إلى مواصلة التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المعنية بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا.

7- دعوة الأمم المتحدة إلى تمكين ممثل المجلس الوطني الليبي الانتقالي من شغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة ومنظماتها وأجهزتها، والطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع مع الأمين العام للأمم المتحدة.

8- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

(ق: رقم 7370 - د.غ.ع - 2011/8/27)

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة ذات الصلة، وآخرها قرار قمة سرت رقم 511 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،
- وإذ يشير إلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة وآخرها القرار رقم 7311 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بليبيا من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يُقـــرر

التأكيد على حق ليبيا المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

(ق: رقم 7385– د.ع (136) – ج 2 – 2011/9/13)

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية المستأنفة
بشــأن
تشكيل الحكومة الليبية الجديدة

القاهرة: 2011/11/24

—

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/24 إذ يُرحب بتشكيل الحكومة الليبية الجديدة برئاسة الدكتور عبد الرحيم الكيب فإنه يتمنى لها النجاح في مهمتها الجليلة.

ويعلن المجلس استعداده الكامل لدعم هذه الحكومة في تحقيق برنامجها الذي ستعتمده لإعادة الإعمار والاستقرار في ليبيا ضمن التوافق الوطني الشامل وتحقيق التطلعات المنشودة التي ضحى من أجلها الشعب الليبي الشقيق.

(بيان رقم 158 – د.غ.ع.م – 2011/11/24)

فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد بتاريخ 2011/12/20 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يشير إلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7370 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 الذي أكد على أهمية التضامن الكامل مع الشعب الليبي الشقيق، والوقوف إلى جانبه وتقديم كل ما يحتاج إليه من دعم واحتياجات في مختلف المجالات،
- وبعد استماعه إلى مداخلة السيد الأمين العام،

يقـرر

1- الموافقة على فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا، وتعيين الدبلوماسي والسياسي الموريتاني السيد/ الشيخ العافية ولد محمد خونه رئيساً لهذا المكتب.

2- الموافقة على فتح حساب بمبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي لتغطية مصاريف فتح المكتب توزع وفقاً لمساهمات الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة.

(ق: رقم 7443 – د.غ.ع – 2011/12/20)

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (137)
بشــأن ليبيــا
القاهرة: 2012/3/10

—

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (137) المنعقدة بتاريخ 2012/3/10 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة دولة الكويت وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية والسادة وزراء الخارجية، يؤكد على دعمه الكامل لسيادة واستقلال ليبيا ووحدة أراضيها، كما يؤكد المجلس دعمه للخطوات التي يقوم بها المجلس الوطني الانتقالي، باعتباره ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الليبي، لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

ويعرب المجلس عن التزامه بالوقوف إلى جانب الشعب العربي الليبي الشقيق وخاصةً في هذه الحقبة المفصلية من تاريخه واستعداد المجلس لتقديم المشورة في مجال إعادة تأهيل مؤسسات الدولة الليبية، والطلب إلى المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية كلٌ في مجال اختصاصه تقديم المساعدة اللازمة للأشقاء في ليبيا في خطة إعادة الإعمار والبناء التي تحتاجها ليبيا.

(بيان رقم 166 – د.ع (137) – ج 2 – 2012/3/10)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة مندوبية ليبيا رقم 1811/4/1 بتاريخ 2012/8/29 في هذا الشأن،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء في إعلان بغداد الصادر عن القمة العربية العادية (23) المنعقدة في مارس/ آذار 2012 بشأن دعم الشعب الليبي وحكومته الوطنية،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وانطلاقاً من التزامه بالحفاظ على استقلال ليبيا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية وضمان أمن مواطنيها،
- وإيماناً بحق الشعب الليبي الثابت في السيطرة على مقدراته وثرواته أينما وجدت،
- وفي ضوء المناقشات التي جرت بشأن تطورات الوضع في ليبيا،

يُقـــرر

1- الالتزام بالحفاظ على وحدة ليبيا أرضاً وشعباً والحفاظ على أمنها واستقرارها واستقلالها، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية الرامية إلى زعزعة أمنها وتعطيل مسيرة الديمقراطية والتنمية فيها.

2- الترحيب بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها ليبيا والمتمثلة في الانتخابات العامة التي جرت بتاريخ 2012/7/7 وما تمتعت به من نزاهة وشفافية بشهادة المراقبين العرب والدوليين، وأفضت إلى انتقال السلطة للمؤتمر الوطني العام بشكل ديمقراطي حر.

3- دعم المبادرات والجهود المبذولة من قِبَل المؤتمر الوطني العام لتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية وإقامة نظام ديمقراطي يحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لكافة أبناء الشعب الليبي.

4- التعاون القضائي مع الحكومة الليبية من أجل تقديم المتهمين الليبيين المتواجدين بالخارج والمطلوبين للعدالة في قضايا جنائية وقضايا تتعلق بسرقة أموال الشعب الليبي لمحاكمتهم في ليبيا في محاكم تتوفر فيها المعايير والضمانات القانونية المرعية.

5- إدانة كافة الأعمال الإرهابية التي استهدفت سلامة المواطنين الليبيين وممتلكات عامة وخاصة ومواقع أثرية ودينية ودعم جهود الحكومة الليبية في الملاحقة القانونية للمدبرين والممولين والمنفذين للأنشطة الإرهابية والمحرضين عليها من المقيمين بالخارج وحقها في تسلمهم وفقاً لأحكام اتفاقيات مكافحة الإرهاب المبرمة في إطار الجامعة العربية وعلى المستوى الثنائي.

6- الطلب إلى معالي الأمين العام متابعة تنفيذ ما جاء في هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه للمجلس في دورته المقبلة.

(ق: رقم 7525 – د.ع (138) - ج 2 - 2012/9/5)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى طلب دولة ليبيا إدراج تطورات الأوضاع فيها على القمة العربية العادية (24)،
  - وعلى ما جاء في إعلان بغداد الصادر عن القمة العربية العادية (23) بشأن دعم الشعب الليبي وحكومته الوطنية،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،
  - وعلى تقرير فريق الأمانة العامة المكلف بمراقبة انتخابات المؤتمر الوطني،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وانطلاقاً من التزام المجلس بدعم تطلعات الشعب الليبي في تحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية،
- وإيماناً بحق الشعب الليبي في السيطرة على مقدراته وثرواته أينما وُجدت،
- ونتيجة للمداولات التي جرت بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،

يُقـــرر

1- التأكيد على التضامن الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة حفاظاً على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض أي محاولة خارجية للتدخل في شؤونها وزعزعة استقرارها.

2- الترحيب بنتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في يوليو/ تموز 2012 واتسمت بالنزاهة والشفافية وبما ترتب عليها من نتائج ايجابية تمثلت في تشكيل الحكومة الانتقالية والشروع في إجراءات اختيار اللجنة التأسيسية المعنية بصياغة الدستور الدائم للبلاد.

3- دعم جهود ومبادرات القيادة الليبية التي تنشد تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات الدفاعية والأمنية وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة كافة الآثار الإنسانية والمادية المترتبة على حرب التحرير.

4- التأكيد على حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة للخارج ودعوة كافة الدول المعنية إلى التعاون الايجابي مع جهود ومطالبات الحكومة الليبية في هذا الشأن.

5- تقديم الدعم اللازم والفعال للسلطات القضائية الليبية في سبيل تسليم المطلوبين للعدالة في ليبيا عن جرائم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية تتوفر فيها كافة الضمانات القانونية وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات العربية ذات الصلة.

6- دعوة الدول العربية إلى تعزيز التعاون بين أجهزتها الأمنية وبين السلطات والأجهزة الأمنية الليبية المعنية في سبيل التصدي لكافة الأنشطة التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة.

7- الترحيب بكافة المبادرات الليبية والإقليمية التي تستهدف تعزيز التعاون الإقليمي ومتعددة الأطراف خاصةً في مجالات ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، والإشادة بنتائج أعمال المؤتمر الوزاري الدولي المعنى بدعم ليبيا في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون الذي عُقد بباريس بتاريخ 2013/2/12 بمشاركة جامعة الدول العربية.

8- الإشادة بنتائج الاجتماع الثلاثي لرؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا المنعقد بمدينة غدامس الليبية بتاريخ 2013/1/12 لبحث الوضع الأمني وتأمين المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدان المغاربية الثلاث.

9- الترحيب بمشاركة الأمانة العامة في مراقبة انتخابات المؤتمر الوطني العام وافتتاح بعثة للجامعة في طرابلس، والطلب إلى الأمين العام تكثيف التواصل مع الجانب الليبي للمساعدة في توفير ما قد يحتاجه من استشارات وخبرات قانونية وفنية في المرحلة الانتقالية.

10- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7596 – د.ع (139) – ج 3 – 2013/3/6)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وفد الأمانة العامة عن نتائج زيارته لدولة ليبيا خلال الفترة من 28 يونيو/ حزيران إلى 3 يوليو/ تموز 2013،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (24) المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2013/3/26 بشأن التزام الدول العربية بتقديم ما تحتاجه دولة ليبيا من دعم للحفاظ على استقلالها وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في ربوعها،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا وآخرها القرار رقم 7596 الصادر عن الدورة العادية (139) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الإعراب مجدداً عن تضامن الدول العربية مع دولة ليبيا الشقيقة ومساندة جهودها في سبيل الحفاظ على سيادتها واستقلالها ومقاومة أي محاولة تستهدف النيل من استقرارها ووحدة أراضيها.

2- دعم الاستحقاقات الجوهرية التي تتطلبها المرحلة والمتعلقة بصياغة الدستور والاستفتاء عليه وتفعيل المصالحة الوطنية، ودعوة الأمانة العامة إلى الانخراط بفاعلية في مبادرة الحوار الوطني الشامل التي أعلن عن انطلاقها حديثاً بمشاركة الأمم المتحدة.

3- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة بالتواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

4- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية للدول العربية والأجهزة الأمنية في دولة ليبيا من أجل التصدي لكافة أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة، وتكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب والهيئات العربية ذات الصلة للنهوض بمسؤولياتها في هذا الشأن.

5- دعم المبادرات الليبية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي بين ليبيا ودول الجوار في مجالات ضبط الحدود ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

6- تعاون الدول العربية مع الدولة الليبية في سبيل تسهيل إجراءات تسليم المواطنين الليبيين المتواجدين على أراضيها والمطلوبين للعدالة عن تهم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية مختصة وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي بين الدول العربية.

7- دعم حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة إلى الخارج ومطالبة الدول المعنية بالتعاون الجاد من أجل تمكين الشعب الليبي من استعادة أمواله المنهوبة.

8- الإشادة بنتائج زيارة وفد الأمانة العامة الأخيرة إلى ليبيا برئاسة نائب الأمين العام وتكليف الأمانة العامة بتكثيف التواصل مع الحكومة الليبية لتنفيذ ما ورد بالتقرير من توصيات، مع العمل على دعم بعثة الجامعة في ليبيا لتمكينها من أداء دورها على المستوى المطلوب.

9- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7668 – د.ع (140) – ج2 - 2013/9/1)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وفد الأمانة العامة عن نتائج زيارته لدولة ليبيا خلال الفترة من 28 يونيو/ حزيران إلى 3 يوليو/ تموز 2013،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (24) المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2013/3/26 بشأن التزام الدول العربية بتقديم ما تحتاجه دولة ليبيا من دعم للحفاظ على استقلالها وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في ربوعها،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا وآخرها القرار رقم 7668 بتاريخ 2013/9/1 الصادر عن الدورة العادية (140) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الإعراب مجدداً عن تضامن الدول العربية مع دولة ليبيا الشقيقة ومساندة جهودها في سبيل الحفاظ على سيادتها واستقلالها ومقاومة أي محاولة تستهدف النيل من استقرارها ووحدة أراضيها.

2- دعم الاستحقاقات الجوهرية التي تتطلبها المرحلة والمتعلقة بصياغة الدستور والاستفتاء عليه وتفعيل المصالحة الوطنية، والإشادة بالتطورات الايجابية والمتمثلة في الانتخابات التي جرت مؤخراً لاختيار أعضاء هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي.

3- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة بالتواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

4- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية للدول العربية والأجهزة الأمنية في دولة ليبيا من أجل التصدي لكافة أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة، وتكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب والهيئات العربية ذات الصلة للنهوض بمسؤولياتها في هذا الشأن.

5- دعم المبادرات الليبية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي بين ليبيا ودول الجوار في مجالات ضبط الحدود ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

6- الترحيب بالنتائج الايجابية التي صدرت عن المؤتمر الوزاري رفيع المستوى الذي عقد بالعاصمة الايطالية روما بتاريخ 2014/3/6، ومناشدة المجتمع الدولي تفعيل التوصيات الصادرة عنه للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا.

7- تعاون الدول العربية مع الدولة الليبية في سبيل تسهيل إجراءات تسليم المواطنين الليبيين المتواجدين على أراضيها والمطلوبين للعدالة عن تهم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية مختصة وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي بين الدول العربية.

8- دعم حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة إلى الخارج ومطالبة الدول المعنية بالتعاون الجاد من أجل تمكين الشعب الليبي من استعادة أمواله المنهوبة.

9- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7739 – د.ع (141) – ج 3 - 2014/3/9)

2014/5/22

بيان صحفي صادر عن الأمانة العامة
عقب الاجتماع التشاوري
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
-

بناءً على دعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ عقد مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين جلسة تشاورية حول الوضع في ليبيا، حيث استمع خلالها السادة المندوبون الدائمون إلى مجمل الاتصالات التي أجراها الأمين العام حول التطورات في ليبيا، وكذلك الاتصالات الأخرى التي أجراها الدكتور ناصر القدوة وزير خارجية دولة فلسطين الأسبق ممثل الأمين العام بشأن ليبيا،

وقد أكد المجلس دعمه لجهود الأمين العام وممثله في مهمته لمساعدة الأشقاء في ليبيا على تحقيق الحوار الوطني والمصالحة والتوافق بما يُمكِّن دولة ليبيا من إرساء دعائم مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

وقد أكد المندوب الدائم لدولة ليبيا ترحيبه بمبادرة الأمين العام للجامعة بتكليفه د. ناصر القدوة ممثلاً له بدولة ليبيا.

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التقرير الذي قدّمه الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام بشأن ليبيا،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرار رقم 7739 بتاريخ 2014/3/9 الصادر عن الدورة العادية (141) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
- وإذ يُعرب عن التأييد للبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2014/8/25، وكذلك البيانات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية السابقة لمجموعة دول الجوار في كل من الجزائر وغينيا الاستوائية وتونس،

يُقـــرر

1- التأكيد مُجدّداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف ودعم العملية السياسية.

2- الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المُسلّحة واتساع أنشطة المليشيات والجماعات المُسلّحة خارج إطار سلطة الدولة الليبية، وخاصةً أحداث العنف التي تشهدها العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي وغيرها من مناطق التوتر في ليبيا، وما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة على مستقبل ليبيا ووحدة شعبها وأراضيها، وعلى مسيرة تحقيق السلام واستعادة الاستقرار التي اختارها الشعب الليبي.

3- الدعوة إلى الوقف الفوري لكافة العمليات المُسلّحة وأعمال العنف في جميع الأراضي الليبية، والتأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الليبيين من أجل تمكين الدولة الليبية من

استعادة وبسط سلطتها وسيادتها على كامل التراب الليبي، وذلك من خلال استكمال مسار الانتقال الديمقراطي ودعم العملية السياسية، وفتح قنوات الحوار بين جميع الأطراف السياسية الليبية التي تنبذ العنف والإرهاب، وصولاً إلى تحقيق التوافق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد.

4- توفير الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية، وعلى رأسها مجلس النواب الليبي المنتخب ومجلس الوزراء المنبثق عنه بصفتهما المُمثّلين الوحيدين المُعبّرين عن إرادة الشعب الليبي وعن خياراته الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، كمؤسسات تُمثّل الركن الأساسي لبناء دولة مدنية ودستورية قادرة على توفير الأمن والاستقرار والتنمية للشعب الليبي، وعدم التعامل مع أي جهة خارج الشرعية.

5- تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية من أجل الإسراع في عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش والشرطة، من خلال برامج مَحدّدة لبناء السلام، وبما يُسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة.

6- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2174 (2014)، والذي أكد على سيادة واستقلال وسلامة ليبيا ووحدتها الوطنية، وشدّد على ضرورة التصدي للإرهاب بكل الوسائل واستخدام العقوبات الدولية اللازمة وملاحقة الجماعات الإرهابية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الليبيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استهداف وترويع المدنيين وكل فعل يُعيق الانتقال السلمي للسلطة.

7- التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الخارجية بالامتناع عن توريد وتزويد الأطراف غير الشرعية بالسلاح بجميع أنواعه وتعزيز المراقبة على كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية الليبية لتحقيق هذا الهدف، وعدم توريد أي نوع من الأسلحة إلا بناء على طلب من الدولة الليبية وبعد موافقة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

8- تقديم الدعم للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل، وكذلك لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

9- التأييد والإشادة بنتائج الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي انعقد برئاسة جمهورية مصر العربية في القاهرة بتاريخ 2014/8/25، مع التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به آلية دول جوار ليبيا، وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية، وذلك نظراً لدورها الهام في تشجيع كل الأطراف الليبية على الاحتكام للحوار الشامل وتحقيق الوفاق الوطني المنشود.

10- الإعراب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة على جهوده وأخذ العلم بالتقرير الذي قدمه للمجلس، ودعوته إلى الاستمرار في مهمته كممثل خاص للأمين العام بشأن ليبيا.

11- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة إلى التواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

(ق: رقم 7806 – د.ع (142) – ج 3 – 2014/9/7)

البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري

نيويورك : 2014/9/23

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا تشاوريا بعد ظهر يوم 2014/9/23 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية – رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة وأصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة الوزاري من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2014/9/7.

وفي هذا الإطار استمع المجلس إلى إحاطة من معالي الدكتور رياض المالكي – وزير خارجية دولة فلسطين؛ وكذلك إلى عرض قدمه مندوب ليبيا – رئيس المجموعة العربية في نيويورك، حول نتائج التحرك الدبلوماسي العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وما أسفرت عنه المشاورات الجارية في هذا الشأن مع أعضاء مجلس الأمن. كما جرى التداول في خطوات التحرك العربي المقبل لدعم الموقف الفلسطيني المطالب بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، كذلك جرى البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والمقرر عقده في جمهورية مصر العربية في 2014/10/12 .

وفيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية، استمع المجلس إلى عرض قدمه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد / ستيفان دي ميستورا، حول نتائج ما أسفرت عنه اتصالاته ومشاوراته التي أجراها في سوريا والمنطقة، كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الدكتور هادي البحرة– رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

إلى جانب ذلك ناقش المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا واليمن لتدعيم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي في هذين البلدين وفقا لقراراته السابقة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد ثمن المجلس جهود دول الجوار ورحب بالمبادرة الجزائرية لاستضافة الفرقاء الليبيين في حوار شامل لتحقيق المصالحة الوطنية.

كما أكد المجلس على قراره الصادر في 2014/9/7 بالقاهرة بشأن مكافحة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش وامتداداته، نظرا لما يمثله من خطر مباشر على الأمن القومي العربي، مؤكدا على التزام جميع الدول العربية بتنفيذ بنود هذا القرار وما نصّ عليه بشأن اتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، وكذلك بالعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، أيّاً كان الباعث عليه وأيّاً كان مرتكبيه. وفي هذا الصدد تم التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع رقم 2170 الصادر في 2014/8/15 الذي أُقِّر بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي يلزم بموجبه دول العالم بالمساعدة على الحد من التمويل والتجنيد والتدريب وتمرير المسلحين. هذا وقد رحب المجلس بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر حكومي رفيع المستوى في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، بهدف الاتفاق على خارطة طريق أو خطة عمل بشأن سبل تعزيز مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

بيـان

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشــأن ليبيـــا

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية يوم الاثنين الموافق 2015/1/5 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تدارس خلاله تطورات ومستجدات الوضع في ليبيا وتداعياتها الخطيرة.

وإذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، وما صدر عن اجتماعات دول الجوار لليبيا وآخرها الاجتماع الخامس بالخرطوم بتاريخ 2014/12/4، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى وجه التحديد تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2014/2174،

وبعد استماعه إلى مداخلة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس وفد دولة ليبيا، ومداخلات رؤساء وفود الدول الأعضاء، خلص المجلس إلى ما يلي:

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد واستمرار العنف والأعمال المسلحة في ليبيا وتأكيده على أن الحل السياسي يُعد السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا من خلال حوار وطني شامل وتوافقي بين كافة الأطراف الليبية التي تنبذ العنف، بما يحقق الأمن والاستقرار ودعم المؤسسات الشرعية وعزل الجماعات الإرهابية بما يُعزز أمن وسيادة ليبيا ووحدة شعبها وأمن دول الجوار.
2- التعبير عن أسفه وقلقه الشديدين لما آلت إليه الأمور في ليبيا، وخاصةً بعد الاعتداء على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي.
3- التأكيد على دعمه للشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه المعبرين عن إرادة الليبيين.
4- التأكيد مجدداً على تضامنه المطلق مع الشعب الليبي في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا.
5- التأكيد على رفضه القاطع وإدانته الكاملة لعمليات القتل والاختطاف التي ترتكبها الجماعات والميليشيات الإرهابية المتطرفة في ليبيا ضد بعض رعايا جمهورية مصر العربية الأبرياء المقيمين في ليبيا، والتي كان آخرها استهداف وقتل الطبيب المصري وأسرته، واختطاف ثلاثة عشر مواطناً مصرياً بمدينة سرت. ويعرب عن خالص تعازيه

لأسر الضحايا المصريين. ويشدد على أهمية تضافر كافة الجهود لتأمين إطلاق سراح المحتجزين وتوفير السلامة لكافة المقيمين على الأراضي الليبية.

6- الإعراب عن تقديره البالغ للجهود المبذولة من قِبَل دول الجوار لمعالجة الأزمة في ليبيا ببعدها السياسي والأمني، ومساندته لمساعي الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص السيد برناردينو ليون ودعم مساعي الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام للجامعة إلى ليبيا.

7- التأكيد على استقلال وسيادة ليبيا ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

8- التأكيد مجدداً على رفضه لكافة أشكال الإرهاب وضرورة التصدي الحازم له طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والإدانة الشديدة لكافة الاعتداءات على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي في ليبيا وما يمثله ذلك من مساس بالمقدرات الاقتصادية الليبية.

9- أكد المجلس على احترامه لقرارات الشعب الليبي ودعم المؤسسات الشرعية وإعادة بناء وتأهيل القوات المسلحة الليبية والشرطة من خلال برامج محددة لبناء السلام وإعادة التأهيل ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي بما يسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود التنمية.

10- الطلب من الأمين العام متابعة التطورات وإجراء المشاورات اللازمة لعقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن.

(بيان رقم 191 – د.غ.ع – 2015/1/5)

تطـورات الوضـع فـي ليبيـا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورةٍ غير عاديـة يوم الخميس الموافق 2015/1/15 بمقر الأمانـة العامـة بالقـاهرة، برئاسـة معـالي السيد أحمـد ولـد تكـدي – وزيـر خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تدارس خلاله تطورات ومستجدات الوضع فـي ليبيا وتداعياتها الخطيرة،

- إذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، وبيان مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 191 بشأن ليبيا د.غ.ع بتاريخ 2015/1/5، وما صدر عن اجتماعات دول الجوار لليبيا وآخرها الاجتماع الخامس بالخرطوم بتاريخ 2014/12/4، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى وجه التحديد تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2014/2174،
- وبعد استماعه إلى بيان معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي السيد محمد الهادي الدايري،

يُقـــرر

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد واستمرار العنف والأعمال المسلحة في ليبيا وتأكيده على أن الحل السياسي يُعد السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا من خلال حوار وطني شامل وتوافقي بين كافة الأطراف الليبية التي تنبذ العنف، بما يحقق الأمن والاستقرار ودعم المؤسسات الشرعية وعزل الجماعات الإرهابية بما يُعزز أمن وسيادة ليبيا ووحدة شعبها وأمن دول الجوار.

2- التعبير عن أسفه وقلقه الشديدين لما آلت إليه الأمور في ليبيا، وخاصةً بعد الاعتداء على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي.

3- التأكيد على دعمه للشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه المعبرين عن إرادة الليبيين.

4- التأكيد مجدداً على تضامنه المطلق مع الشعب الليبي في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا.

5- الإعراب عن تقديره البالغ للجهود المبذولة من قِبَل دول الجوار لمعالجة الأزمة في ليبيا ببعدها السياسي والأمني، ومساندته لمساعي الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص السيد برناردينو ليون ودعم مساعي الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام للجامعة إلى ليبيا.

6- الترحيب باستئناف انعقاد الجولة الثانية من الحوار بمدينة جنيف، وحث كافة أطياف الشعب الليبي على إبداء المرونة اللازمة والتعامل مع الحوار بروحٍ ايجابية وبناءة، تضمن الوصول إلى قواسم مشتركة، بما يؤدى إلى تحقيق النتائج المرجوة منه، ويُسهم بالتالي في استتباب الأمن والاستقرار.

7- دعم المؤسسات الشرعية للدولة، وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، ومطالبة مجلس الأمن برفع القيود المفروضة على تسليح الجيش الوطني الليبي، بما يُسهم في بسط الأمن وتحقيق الاستقرار، وتعزيز جهود التنمية الشاملة، والعمل على تمكين ممثليها الدبلوماسيين من مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

8- التأكيد على رفضه القاطع وإدانته الكاملة لعمليات القتل والاختطاف التي ترتكبها الجماعات والميليشيات الإرهابية المتطرفة في ليبيا ضد بعض رعايا جمهورية مصر العربية الأبرياء المقيمين في ليبيا، والتي كان آخرها استهداف وقتل الطبيب المصري وأسرته، واختطاف ثلاثة عشر مواطناً مصرياً بمدينة سرت. ويعرب عن خالص تعازيه لأسر الضحايا المصريين. وكذلك لعملية اختطاف مواطنين تونسيين، ويشدد على أهمية تضافر كافة الجهود لتأمين إطلاق سراح المحتجزين وتوفير السلامة لكافة المقيمين على الأراضي الليبية.

9- التأكيد على استقلال وسيادة ليبيا ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

10- تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية من أجل الإسراع في عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة، من خلال برامج محددة لبناء السلام، وبما يُسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة.

11- التأكيد مجدداً على رفضه لكافة أشكال الإرهاب وضرورة التصدي الحازم له طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والإدانة الشديدة لكافة الاعتداءات على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي في ليبيا وما يمثله ذلك من مساس بالمقدرات الاقتصادية الليبية.

12- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لدعم السلطات الشرعية للمساعدة في إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن وما ينص عليه ميثاق الجامعة وبمقتضى اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.

13- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير بشأنه للمجلس في دورته القادمة.

(ق: رقم 7852 – د.غ.ع – 2015/1/15)

تتحفظ دولة قطر على القرار.

بيان صحفي صادر عن

الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن

إدانة واستنكار العمل الإرهابي البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا

-

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/2/18 لتدارس العمل الإرهابي البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا، وبعد الاستماع لكلمة المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية والمندوبين الدائمين ورؤساء الوفود ونائب الأمين العام، وبعد التداول خلص المجلس إلى:

1- الإعراب عن إدانته واستنكاره الشديدين للجريمة الهمجية البشعة التي ارتكبها تنظيم "داعش" الإرهابي ضد واحد وعشرين من أبناء الشعب المصري الأبرياء العزل في ليبيا والتي تتعارض مع ابسط المبادئ الإنسانية وتأباها كل فطرة سوية فضلاً عن تعاليم كافة الأديان السماوية، يتقدّم بخالص التعزية والمواساة لجمهورية مصر العربية، حكومة وشعباً، ويعبر عن تعاطفه التام مع أسر ضحايا هذا الإرهاب الأسود.

2- التأكيد مجدداً على ما تضمّنته كافة البيانات والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على كافة المستويات بشأن وقوف الدول العربية بكل قوة إلى جانب جمهورية مصر العربية في حربها ضد آفة الإرهاب، وتأييدها الكامل لجميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها لمحاصرة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها نهائياً، فإنه يعرب عن تفهمه الكامل للضربة الجوية التي وجّهتها القوات المسلحة المصرية ضد مواقع تابعة لتنظيم داعش الإرهابي في مدينة درنة الليبيةُ، وذلك بتنسيق وتعاونٍ كاملين مع السلطات الشرعية في ليبيا رداً على هذا العمل الإرهابي الخسيس والجبان.

3- التأكيد على حق مصر والدول الأعضاء في الدفاع الشرعي عن النفس وحماية مواطنيها ضد أي تهديد وفقاً لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة التي تكفل هذا الحق الأصيل الثابت للدول فرادى وجماعات مع احترام سيادة الدول ووحدتها واستقلالها.

4- التأكيد على التزام كافة الدول العربية بالعمل علي التعاون المشترك لتجفيف منابع التمويل عن التنظيمات الإرهابية، وتقديم كافة أشكال الدعم لمصر والتضامن معها في هذه الحرب التي تخوضها ضد الإرهاب، فإنه يدعو المجتمع الدولي بكافة مكوناته إلى تحمّل مسئولياته الإنسانية والأمنية بالتحرك الفوري الفعال ضد كافة التنظيمات الإرهابية التي ترتبط فيما بينها بروابط فكرية وأيدلوجية متطرفة لبلوغ ذات المآرب الخبيثة الهدّامة، صوناً للسلم والأمن الدوليين، وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب.

5- التأكيد على قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن الأزمة الليبية، والعمل على إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي.

- تتحفظ **دولة قطر** على الفقرة الثانية من البيان، والفقرة الخامسة في عبارتها الأخيرة "ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي".

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 والقرار رقم 7552 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2015/1/15،
- وإذ يعرب عن ارتياحه لاستئناف جولات الحوار الوطني الليبي بالمملكة المغربية تحت إشراف المبعوث الخاص برناردينو ليون، ويرحب بالأجواء الايجابية لهذه الجولات،
- وإذ يُعرب عن ترحيبه ودعمه للاجتماع الذي تستضيفه الجزائر للأحزاب السياسية الليبية، تحت رعاية المبعوث الخاص برناردينو ليون،
- وإذ يعرب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة مبعوث الأمين العام بشأن ليبيا على جهوده ويأخذ علماً بالتقرير الذي قدمه،
- وإذ يعرب عن دعمه للجهود العربية المبذولة في إطار الأمم المتحدة، وخاصةً من جانب كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، التي أسفرت عن تقديم ومناقشة مشروع قرار عربي في مجلس الأمن حول ليبيا، يتعلق برفع الحظر عن تسلح الجيش الوطني الليبي،

<u>يُقـــرر</u>

1- التأكيد مُجدّداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل بين القوى السياسية النابذة للعنف والتطرف ودعم العملية السياسية تحت رعاية مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا.

2- تقديم الدعم الكامل بما فيه الدعم السياسي والمادي للحكومة الشرعية، وتوفير المساعدات اللازمة لها لصون وحماية سيادة ليبيا، بما في ذلك دعم الجيش الوطني حتى يستطيع مواصلة مهمته الرامية إلى القضاء على الإرهاب وبسط الأمن في ليبيا.

3- مطالبة مجلس الأمن بسرعة رفع الحظر عن واردات السلاح إلى الحكومة الليبية باعتبارها الجهة الشرعية ليتسنى لها فرض الأمن ومواجهة الإرهاب في ليبيا، مما يسمح بتسليح الجيش الوطني الليبي، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في منع تدفق السلاح والعتاد بحراً وجواً إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تواصل العبث بمقدرات الشعب الليبي وحصد الأرواح، وذلك انسجاماً مع مشروع القرار العربي بشأن ليبيا في مجلس الأمن.

4- العمل على تمكين الممثلين الدبلوماسيين للمؤسسات الشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه في مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

5- الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المُسلّحة على ضوء اتساع أنشطة المليشيات خارج إطار سلطة الدولة الليبية، ويُدين بالخصوص الجريمة النكراء ضد المواطنين المصريين بمدينة سرت والتفجيرات التي راح ضحيتها عشرات بين ليبيين ومصريين، بمدينة القبة، وذلك من قِبَل تنظيم داعش الإرهابي الذي يسعى إلى أن تكون ليبيا قاعدة ثالثة له بعد العراق وسورية، وجر المنطقة بأسرها إلى حربٍ شاملة.

6- تجديد الدعوة لدعم الحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار، وذلك لوقف تدفق الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

(ق: رقم 7873 – د.ع (143) – ج 4 – 2015/3/9)

(*) تصريح تفسيري لوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

"من وجهة نظر الوفد الجزائري، المقصود من الفقرات المتعلقة برفع الحظر وتسليح الجيش الليبي، يندرج ضمن السياق السياسي وهو جزء من الحل التوافقي المنشود من قِبَل المجتمع الدولي، باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية، وذلك من خلال الحوار الشامل التوافقي بين الأشقاء الليبيين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تتولى مواجهة التحديات والمخاطر في ليبيا الشقيقة باعتبارها المؤهلة للقيام بالمهام السيادية لكل جيش وطني، والمساهمة الفعالة في محاربة الإرهاب، وبالتالي الحصول على الدعم والمساعدات الأمنية والعسكرية".

تحفظ دولة قطر:

تتحفظ دولة قطر على كامل القرار بموجب مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر رقم 2015/0016575/5 بتاريخ 2015/3/10.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،**
- **وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرارات رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 ورقم 7552 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2015/1/15، ورقم 7873 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9،**
- **وإذ يعرب عن ارتياحه لاستئناف جولات الحوار الوطني الليبي بالمملكة المغربية تحت إشراف المبعوث الخاص برناردينو ليون، ويرحب بالأجواء الايجابية لهذه الجولات،**
- **وإذ يُعرب عن ترحيبه ودعمه للاجتماع الذي استضافته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للأحزاب السياسية الليبية، تحت رعاية المبعوث الخاص برناردينو ليون،**
- **وإذ يعرب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة مبعوث الأمين العام بشأن ليبيا على جهوده المُقدرة،**
- **وإذ يعرب عن دعمه للجهود العربية المبذولة في إطار الأمم المتحدة، وخاصةً من جانب كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية العضو العربي في مجلس الأمن، التي أسفرت عن تقديم ومناقشة مشروع قرار عربي في مجلس الأمن حول محاربة الإرهاب في ليبيا والتي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن (2214)،**
- **وإذ يُعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الليبية المؤقتة لمكافحة "تنظيم داعش الإرهابي" والمجموعات التي بايعته وغيرها من الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة في ليبيا،**